التقرير المالي للبلديات

للعام ٢٠٢١ اصدار رقم (١) لعام ٢٠٢٢

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الادارة المحلية
وبنك تنمية المدن والقرى

المحتويات

٣ **المقدمة**
الاهداف

٤ **القوانين والانظمة المعمول بها**
قانون البلديات رقم (٤١) لعام ٢٠١٥
النظام المالي للبلديات رقم (١٤٢) لعام ٢٠١٦
قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته

٤ **آلية تحديد حصة البلديات من التحويلات الحكومية**
ابرز التشريعات المتعلقة بالبلديات للعام ٢٠٢٠ :

٥ **المصطلحات الاجرائية**

٧ **دليل الموازنة متوسطة المدى**

١٠ **موازنة البلدية المستجيبة للنوع الاجتماعي**

١٢ **أخبار وزارة الإدارة المحلية والبلديات**

كلمه العدد

د. نضال ايوب ابو عرابي العدوان

مساعد الامين العام للخدمات

يسعدني ان اقدم بين ايديكم الاصدار (١) لعام ٢٠٢٢ عن البيانات المالية لبلديات الفئة الاولى لعام ٢٠٢١.

و يأتي هذا الاصدار تعزيزا لمبدأ الشفافية و النزاهة و تعزيزا لمبدأ الافصاح عن البيانات المالية للبلديات بالاضافة الى ابرز الاخبار و الانشطة التي قامت بها البلديات في وطننا الحبيب الاردن – حفظه الله – أرضا و شعبا و ملكا-.

التحليل المالي ضمن هذا الاصدار في ظل النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية له أهمية كبيرة عن المعلومات المحاسبية في هذه القوائم المالية، بحيث أضفى عليها المزيد من الشفافية والمصداقية فجعلها تتميز بدرجة كبيرة من الموثوقية يعتمد عليها الكثير من مستخدميها في تقييم واقع حال القطاع البلدي في الاردن.

و يأتي هذا الاصدار تطبيقا للرؤى الملكية السامية و انطلاقا من ايماننا و عقيدتنا المطلقة بالولاء و الانتماء لبلدنا الحبيب و سعيا لرفعته و سموه بين كافة الدول.

و يأتي هذا الاصدار ثمرة لجهد متواصل من أعضاء اللجنة الفنية للمرصد المالي بالتعاون ما بين وزارة الادارة المحلية و بنك تنمية المدن و القرى.

حفظ الله الاردن ملكا و ارضا و شعبا

اللجنه المشاركه في اعداد نشرة مالية البلديات

وزارة الادارة المحلية وبنك تنمية المدن والقرى	
الاسم	
بلال ال خطاب	رئيس اللجنة
احمد قاسم الدلكي	عضو
د. زين العبادي	عضو
خالد كريشان	عضو
ردينا الشوارب	عضو
جيهان الحجاجحه	عضو
سفيان عفيشات	عضو
حسن جبر	عضو
منى ملحم	عضو

مقدمة:

تم إعداد هذا التقرير المالي للبلديات اصدار رقم (٤) لعام ٢٠٢١ من قبل وزارة الادارة المحلية عن واقع الحال المالي لبلديات لكافة بلديات المملكة، ويحتوي على بيانات تفصيلية لحركة الايرادات والنفقات، إضافة إلى الفائض أو العجز)المتحقق). وتسعى وزارة الادارة المحلية من خلال نشر هذا التقرير - بشكل دوري - على المواقع الالكترونية لكل من الوزارة، البنك والبلديات بغرض إعطاء مزيد من الشفافية حول أداء المالية العامة المحلية للبلديات وفق معايير الإفصاح المالي.

حيث تم في عام ٢٠١٩ وبناء على توجيهات وزير الادارة المحلية تشكيل لجنة المرصد المالي واستراتيجية الاتصال للبلديات بالتشارك ما بين وزارة الإدارة المحلية وبنك تنمية المدن والقرى لغايات مراقبة وتحسين ودراسة الوضع المالي في البلديات، ووضع توصيات لرفع الاداء المالي للبلديات، وإيجاد أفضل الأدوات والأساليب لضمان نقل المعلومات والبيانات المالية من البلديات الى المرصد المالي ليتم دراستها وتحليلها ووضع الاستراتيجيات المالية لتحسين أدائها ورفع الكفاءة المالية للبلديات وزيادة قدرة الوزارة على مراقبة الوضع المالي للبلديات من اجل تحسين الإيرادات وتخفيض العجز المالي. كذلك العمل على تحديد العلاقات بين الشركاء والمعنيين.

اهداف التقرير المالي:

- أعداد النشرة المالية للبلديات بشكل دوري.
- أعداد الية الإفصاح المالي للبلديات وفقا لنماذج الافصاح المعتمدة.
- التحليل المالي لموازنات البلديات.
- دراسة وتحليل العجز المالي والمديونية، ووضع حلول التعافي المالي للبلديات (تحسين التحصيلات).
- المشاركة في دراسة هيكلة الدوائر المالية في البلديات وحسب الفئات والأنظمة المالية المحوسبة المعمول بها.

٢،٠ آلية تحديد حصة البلديات من التحويلات الحكومية

المعايير المعتمدة

١- اعداد السكان كما هي بتاريخ ١٢/٣١ من كل عام.
٢- المساحة التنظيمية لكل بلدية بالدنم المربع.
٣- المسافة بالكيلومتر من مركز البلدية ولغاية عمان.
٤- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي GDP
٥- معلومات احتياجات الانفاق Parameter spending needs
٦- معاملات الانحدار: السكان، المسافة، المساحة
٧- معدل الفقر، معدل الايجار الشهري في البلديات (لغايات احتساب الإيرادات المحتملة)

عناصر المعادلة

يتم بموجب هذه المعادلة تقسيم القيمة الاجمالية المخصصة لدعم البلديات الى ثلاث انواع من المنح المالية وعلى النحو التالي:

اولا: منحة المساواة Equalization Grant، والتي تعتبر الاكثر اهمية من حيث المقدار المخصص لها والتي تشكل (٩٥)٪ من اجمالي الدعم والتي تعتمد على اساس تحديد الفجوة بين الايرادات المحتملة واحتياجات الانفاق للبلديات والعمل على تجسير الفجوة الى حد متساو لكل بلدية .

ثانيا: المنحة المشروطة المكافئة للإيرادات Conditional Matching Grant: وهي منح تكافئ فئات معينة من ايرادات البلدية الذاتية وتعكس نشاط البلدية والتي يمكن تسميتها (خطة مكافآت) لتحفيز توليد إيرادات البلدية والتي من الممكن ان تضع الاردن في مركز ريادي على الصعيد الدولي،

ثالثا: المنحة الانتقالية Transition Grant: والتي تضمن عدم خسارة اي بلدية عن سنة الاساس، واعطاء البلديات فرصة للتكيف مع النظام الجديد.

ابرز التشريعات المتعلقة بالبلديات للعام ٢٠٢٠ :

١. صدور نظام رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠ نظام المعدل لنظام موظفي البلديات :
من اهم التعديلات التي طرأت على نظام موظفي البلديات رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٠٧ و تعديلاته ، تعديل المادة ١٦ : التي تتعلق بتشكيل لجنة شؤون الموظفين في البلديات .
المادة ٣٧ : يلغى نص المادة (٣٧) من النظام الاصلي و يستعاض عنه بالنص التالي :
أ-تحدد ساعات العمل في البلديات بما مجموعه (٤٢) ساعة أسبوعياً و لمدة ستة أيام بما فيها يوم السبت و يستحق الموظف ما نسبته (٢٥٪) من الراتب الاساسي عن تلك الساعات اما البلديات التي يكون مجموع ساعات العمل فها (٣٦) ساعة أسبوعياً و لمدة ستة ايام بما فيها يوم السبت فيستحق الموظف ما نسبته (١٥٪) من الراتب الاساسي عن تلك الساعات .
ب- للبلدية التي تستوجب طبيعة عمل اي من موظفيها العمل بنظام المناوبات ان تصدر التعليمات الداخلية اللازمة لتنظيمها بموافقة الوزير على ان لا يقل عمل الموظف عن ساعات الدوام الرسمي المحددة في الفقرة (أ)من هذه المادة .
٢. صدور نظام رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ نظام المعدل لنظام تقاعد موظفي البلديات و مكافأتهم ، من اهم التعديلات التي طرأت على نظام تقاعد موظفي البلديات و مكافاتهم :
المادة (٤) يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي و يستعاض عنه بالنص التالي :
أ-تقتطع البلديات عائدات التقاعد بنسبة (٧٪) من راتب الموظف .
ب-مع مراعاة الفقرة (أ) من هذه المادة ، تخضع النسبة التي يتقاضاها الموظف وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من المادة (٣٧) من نظام موظفي البلديات لغايات احتساب الراتب التقاعدي و تقتطع عائدات التقاعد عنها .
٣. صدور تعليمات لوازم و أشغال البلديات التي صدرت استناداً لاحكام الفقرة (ب) من المادة ١٠٦ من نظام المشتريات الحكومية رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩ .

المصطلحات الإجرائية	
الايرادات	
الضرائب والرسوم	تشمل ضريبة الابنيه والاراضي ، المخصصات من الضرائب والرسوم .
التحويلات الحكومية	تشمل الضرائب والرسوم التي تجبيها الحكومة لصالح البلديات من المشتقات النفطية والمساعدات الاضافية الممنوحة من هذا الدعم .
ضريبة الابنية والاراضي	ضريبة مفروضة على الاراضي والعقارات والمخصصة للبلديات .
رخص المهن	تشمل رخص المهن , رخص الحرف والصناعات , رخص المكاتب المهنية , رخص اخرى بموجب الانظمة والقوانين السارية المفعول .
رخص الابنيه والانشاءات	تشمل رخص الابنيه والانشاءات , رسوم كشف الابنيه والانشاءات , اذونات الاشغال , اثمان نماذج ومطبوعات , رسوم افراز الابنيه والانشاءات , اخرى بموجب نظام الابنية والتنظيم المعمول به .
العوائد	تشمل عوائد تنظيم وتحسين ,عوائد التعبيد والتزفيت, عائدات دفن الموتى ,عوائد زرائب الاغنام ,عوائد الارصفه والاطاريف , عائدات تقاعد ,اخرى .
الرسوم	تشمل رسوم الخضار والفواكه , رسوم الموازين والمكاييل والمقاييس , رسوم الدلاله , رسوم بيع الحيوانات , رسوم اللوحات والاعلانات , رسوم المقاهي والملاهي ,دور السينما , رسوم مواقف السيارات , رسوم تصديق عقود الايجار , رسوم ذبح الحيوانات والمسالخ ,رسوم مظلات المحلات التجاريه ,رسوم اشتراك المكتبه العامه ,رسوم مسالخ الدواجن , رسوم براءة ذمه ,رسوم ابار ارتوازية , اخرى بموجب الانظمة والقوانين ذات العلاقة .
ايرادات منع المكاره وجمع النفايات	تشمل رسوم النفايات , اثمان اكياس النفايات ,اثمان الحاويات ,اجور سيارة النضح ,اجور نقل النفايات , اخرى .
الايرادات المختلفه	تشمل بيع اموال البلديه غير المنقوله فضلات الاراضي ,بيع اموال البلديه لوازم ,نسخ العطاءات ,اثمان مياه الابار ,غرامات ,مصروفات مسترده ,إيرادات محكمة البلدية ,بقايا المجالس القروية ,اخرى .
المساعدات والهبات	تشمل مساهمات وتبرعات حكوميه ،مساهمات وتبرعات القطاع الخاص، مساهمات وتبرعات المواطنين .
المنح	منح خارجية وداخلية تمنح للبلديات .
الايجارات	تشمل اسواق الخضار,مخازن واسواق تجاريه ,مكاتب ومجمعات الدوائر ,مواقف السيارات والشاحنات ,مسالخ ,اخرى
ايرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات	تشمل ايرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات (مشاريع استثمارية تدر دخلا ماليا للبلديات)
ايرادات الفوائد	تشمل فوائد بنك تنمية المدن والقرى , فوائد البنوك التجاريه .
ايرادات الاستثمارات الماليه	تشمل ارباح المساهمه في رأسمال بنك تنمية المدن والقرى , ارباح المساهمه في الشركات والمؤسسات .
الايرادات الذاتية	تشمل ضريبة الأبنية والأراضي , رخص المهن , رخص الأبنية والانشاءات , العوائد, الرسوم , إيرادات منع المكاره وجمع النفايات , الإيجارات , إيرادات مشاريع إنتاج السلع والخدمات , إيرادات الفوائد , وإيرادات الإستثمارات المالية , ايرادات مختلفه .
الايرادات الفعلية الكلية	تشمل التحويلات الحكومية, الايرادات الذاتية , المساعدات والهبات .

المصطلحات الإجرائية	
النفقات	
الرواتب والاجور والعلاوات	تشمل رواتب رئيس البلديه , رئيس اللجنه ,الموظفون المصنفون ,الموظفين غير المصنفين ,الموظفون بعقود ,اجور عمال النظافه ,اجور عمال ,العلاوات ,مساهمة الضمان الاجتماعي ,رواتب وعلاوات المتقاعدين ,التعويضات والمكافآت والعمل الاضافي ,رواتب موظفي المحكمه ,مكافأة اعضاء المجلس البلدي ,اجور النقل وعلاوة السفر ,بدل اقتناء سياره ,
مصاريف اداريه وعموميه(اخرى)	تشمل الكهرباء ,كهرباء انارة الشوارع ,مياه ومجاري ,محروقات السيارات والاليات الثقيله ,تأمين وترخيص الاليات والسيارات , قرطاسيه ومطبوعات , بريد وهاتف واتصالات ,نماذج ومخططات ,لوازم الرسم والادوات الهندسيه ,الاشتراك في المنظمات العربيه الدولية ,اخرى .
النفقات الجارية	تشمل الرواتب والأجور والعلاوات , المصاريف الإدارية والعمومية .
مصاريف الايجارات	تشمل ايجار مباني البلديه ,ايجار مبنى المحكمه ,ايجار مبنى المكتبه ,ايجار مخازن ,ايجار اليات وسيارات ,ايجارات اخرى .
مصاريف الصحه والبيئه	تشمل ملابس عمل ,اكياس قمامه ,لوازم نظافه ,مبيدات وكيماويات ,الاشتراك في مجالس الخدمات المشتركة ,الاشتراك في مكب النفايات , مكافحة الحيوانات الضاله, اخرى .
مصاريف اجتماعيه	تشمل احتفالات واعياد , الاعانات والهبات , ضيافه , دفن الموتى , مساهمه في مجالس الخدمات الاجتماعيه .
مصاريف الصيانه	تشمل صيانة الابنيه والانشاءات ,صيانة الحدائق والمتنزهات ,صيانة المقبره ,صيانة الملعب البلدي ,صيانة المسلخ ,صيانة البرك والينابيع ,صيانة اجهزه ومعدات مكتبيه ,صيانة وقطع غيار السيارات والاليات ,صيانة الشوارع ,اخرى .
مصاريف فوائد وعمولات	تشمل فوائد حساب مكشوف بنك تنمية المدن والقرى ,فوائد قروض بنك تنمية المدن والقرى ,فوائد البنوك التجاريه , فوائد منظمة المدن العربيه ,فوائد اخرى .
نفقات رأسماليه اداريه	تشمل الاثاث ,الاجهزه والمعدات المكتبيه , شراء السيارات .
نفقات رأسماليه خدميه	تشمل فتح وتعبيد الشوارع ,خلطات اسفلتيه ,انشاء ارصفه واطاريف ,لوازم انارة الشوارع ,الاشارات الضوئيه ,انشاء المظلات ,علامات ولوحات الطرق ,انشاء العبارات واقنية تصريف المياه , الجدران الاستناديه ,شراء اليات انشائيه , اليات النظافة , المحطات التحويلية لنقل النفايات ,اخرى
نفقات رأسماليه استثماريه	تشمل استملاكات لاغراض انشاء مشاريع استثمار ,ابنيه وانشاءات للاستثمار , مساهمات في مشاريع البلديات الاخرى , اخرى .
الاستثمارات المالية	تشمل المساهمة في رأسمال بنك تنمية المدن والقرى , المساهمة في الشركات والمؤسسات , استثمارات مالية اخرى .
النفقات الفعلية الكلية	تشمل النفقات الجارية , النفقات الرأسمالية , الاستثمارات المالية , نفقات المجتمع المحلي .
تحليل الاتجاه (التحليل الافقي):	هو أحد انواع تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في تحديد الاتجاه العام للمتغير المراد دراسته، ويكون لفترات او لدورات طويلة وبذلك تكون هنالك أكثر من فترة مالية ليتم عمل التحليل ومقارنة كل فترة عن سابقتها لمقارنة الاداء الحالي عن السابق.
التحليل الرأسي	هو ايضاً أحد الطرق المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية ولكن يستخدم لفترة مالية واحدة ويتم فيه تحليل نسبة الفرع من الاصل وفي حالة تحليل القوائم المالية لابد من توفر الايضاحات التفصيلية لمكونات القوائم، كما يمكن من خلاله دمج تحليل كل القوائم المالية والخروج بمؤشرات في غاية الأهمية.

دليل الاجرائي لموازنة متوسطة المدى

مقدمة :

موازنة البلدية متوسطة المدى هي الخطة المالية للبلديةخلال السنوات الثلاث القادمة. تتضمن (سنة التقدير وسنتين تاشيرتين) وتشمل كافة بنود الموازنة من حيث الإيرادات الذاتية والإيرادات المحولة من الحكومة والهبات والتبرعات التي تحصل عليها البلدية واية موارد أخرى مع بيان كيفية إنفاق هذه الايرادات وفق الأهداف والحاجات والاولويات.

ترتبط الموازنة متوسطة المدى بالتخطيط الخدمي والتنموي والاستثماري، وهي جزء من خطة العمل السنوية للبلدية والتي يعبر عنها بالمبالغ النقدية على ان تتضمن خطط العمل السنوية للأعوام الثلاث القادمة الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها بالإضافة الى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج.

الإطار التشريعي :

يرتبط الإطار التشريعي المتعلق بإعدادموازنات البلديات بما يلي:

١) قانون البلديات رقم ٤١ سنة ٢٠١٥

٢) النظام المالي للبلديات رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٦

٣) تعاميم وقرارات وزارة الإدارة المحلية المتعلقة بإعداد موازنات البلديات السنوية والإدارة المالية.

وفيما يلي توضيح للمواد والبنود ذات العلاقة بموازنة البلديات المذكورة في التشريعات اعلاه:

١) قانون البلديات رقم ٤١ لسنة ٢٠١٥:

يتضمن الامور الرئيسية المتعلقةبالعمل البلدي مثل تقديم الخدمات وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والتنموية والاستثمارية والادارة المالية في البلديات وهو مرجع لكل العاملين في قطاع العمل البلدي. وينص هذا القانون على أن البلدية هي مؤسسة أهلية تتمتع بالاستقلال المالي والاداري، ويتم تشكيل وإلغاء وتعيين حدود البلدية ووظائفها وصلاحياتها بمقتضى هذا القانون، وتأخذ بموجب هذا القانون شخصية معنوية تتمتع بكافة الحقوق القانونية.

- المادة ٥-أ/١: من وظائف ومهام المجلس البلدي إقرار الميزانية العمومية والموازنة السنوي للبلدية وإقرارها من وزير الإدارة المحلية.
- المادة ٩-ج/٥: من مهام وصلاحيات المدير التنفيذي في البلدية اعداد مشروع الموازنة السنوية والتقرير السنوي ونصف السنوي والبيانات المالية الختامية ورفعها الى رئيس البلدية في الوقت المحدد.
- المادة ٣٦:

أ- يعد المجلس الموازنة السنوية للبلدية متضمنة موازنات المجالس المحلية ولا يعمل بها الا بعد اقرارها من المجلس ومصادقة الوزير عليها، على ألا تتجاوز فيها رواتب الموظفين وعلاواتهم ما نسبته (٥٠٪) من حجم الموازنة في البلديات التي تزيد فيها نسبة رواتب الموظفين وعلاواتهم عن ذلك وتصبح هذه النسبة (٤٠٪) من حجم الموازنة بعد خمس سنوات من نفاذ احكام هذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء مقدار هذه النسبة بعد مرور تلك المدة.

ب- يضع المجلس جدول تشكيلات الوظائف.

ت- ينفق المجلس ضمن حدود المجلس المحلي ما لا يقل عن (٥٠٪) من الايرادات المتأتية لذلك المجلس المحلي وله توزيع ما تبقى على المجالس المحلية التي تكون ايراداتها قليلة او التي لا تلبي ايراداتها اقامة مشاريع تنموية كما له ان ينفقها لإقامة مشاريع مركزية او كبرى تخدم البلدية.

ث- د- يجوز للمجلس وضع ملحق للموازنة على ان يراعي الاحكام المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

٢) النظام المالي للبلديات رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٦:

مجموعة الإجراءات والتعليمات والتي تنظم عمل الإدارة المالية في البلديات.

- المادة ٢: الموازنة هي الخطة السنوية للبلدية عن السنة المالية القادمة والتي تبين الإيرادات والنفقات المقدرة متضمنة الموازنات الفرعية للمجالس المحلية التابعة للبلدية وجدول تشكيلات الوظائف للبلدية.
- المادة ٤-ج: من مهام المدير التنفيذي للبلدية:

- اعداد خطة العمل السنوية للبلدية للسنة المالية التالية واعداد مشروع الموازنة السنوية وتقديمها الى رئيس البلدية قبل نهاية شهر أيلول الذي يسبق السنة المالية للموازنة.
- اعداد خطة عمل وموازنة تأشيريه للبلدية للسنتين الماليتين التاليتين لسنة مشروع الموازنة السنوية وتقديمها الى الرئيس.

- المادة ٧-أ: يقر المجلس البلدي موازنة البلدية السنوية متضمنة موازنات المجالس المحلية التابعة لها ويرفعها للوزير قبل شهر على الأقل من بداية السنة المالية المتعلق بها للمصادقة عليها مرفقا بها جدول تشكيلات الموظفين الذي وضعه المجلس.
- المادة ٨: تعرض الموازنة على الوزير وفق النموذج المقرر لها معززة بالإيضاحات والتفصيلات التي تتعلق بها وذلك وفقا لتعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.
- المادة ٩-أ: للوزير المصادقة على الموازنة كما وردت اليه او اعادتها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها.

٣) التعميم السنوي لوزارة الإدارة المحلية - تعليمات اعداد مشروع الموازنة التقديرية

يصدر سنوياً تعميم عن وزارةالإدارة المحلية يبين الإطار العام والضوابط التي يطلب من البلدية التقيد بها ويكون هذه التعميم على شكل تعليمات متعلقة بإعداد مشروع الموازنة التقديرية. وعلى البلديات التقيد بالموعد المحدد لتقديم مسودة الموازنة.

الأدلة الإجرائية ذات العلاقة (وثائق معتمدة)

١) الدليل التطبيقي لإعداد الخطة الاستراتيجية وخطة التنمية المحلية للبلدية والمعتمد من وزارة الإدارة المحلية

٢) الدليل الاجرائي لإعداد دليل الاحتياجات والخطة التنموية للبلدية والمعتمد من وزارة الإدارة المحلية.

المبادئ العامة للموازنة متوسطة المدى

- تعكس تقديرات الموازنة الإيرادات التي يمكن أن تتحقق ضمن الظروف المتوقعة بالإضافة الى النفقات التي ستدفعها البلدية. وتقسم هذه التقديرات إلى جزئين:الأول: الموازنة الجارية والثاني: الموازنة الرأسمالية التنمويةوالاستثمارية.
- اشراك المدراء الفنيين في البلدية في وضع التقديرات الخاصة بدوائرهم.
- يتم وضع التقديرات بالتفاصيل الكاملة وأن تنظم حسب البرامج والانشطة التنموية والاستثمارية المتوقعة. يستند إعداد الموازنة على الخطط التنموية والاستراتيجية والاستثمارية والبلاغات الرسمية، والبرامج تحت التنفيذ، وحاجات المجتمع المحلي، وكذلك على الظروف السائدة، والمستجدات التشريعية، وتأثيراتها المالية المستقبلية.
- يتم التعبير عن التقديرات بالدينار.
- يتم تفصيل جميع بنود الإيرادات والنفقات لأدنى مستوى ممكن، ولا تقدم كمجاميع أو مبالغ إجمالية.
- يتم توضيح أسباب وجود اختلافات جوهرية بين التقديرات المستقبلية ونتائج العام الحالي.
- يمكن ان تشتمل الموازنة متوسطة المدى على عجز أو فائض. بمعنى أنه لا يجب أن تتساوى نفقات البلدية وإيراداتها دائماً.
- يجب أن تكون موازنة البلدية جزءاً من الخطة التنموية على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظة.
- تقديم الموازنة باستخدام النموذج المعتمد وذلك حسب المادة (٨) من النظام المالي للبلديات رقم ١٤٢ لعام ٢٠١٦والتي تنص عل ان يتم عرض الموازنة وفق النموذج المقرر لها معززة بالإيضاحات والتفصيلات.
- وضع تقديرات حقيقية ومعقولة والتركيز على النتائج الواجب تحققها من الانفاق.

الموازنة هي الجزءالمالي من الخطة التنموية للبلدية.يقتضي التخطيط التنموي جود خطة تنموية متوسطة الأجل تضعها وتلتزم بها البلدية. كما ويجب ان تتعاون فيها كل وحدات ودوائر البلدية مع المجتمع المحلي والوزارة ومع أية جهات تنموية على مستوى المحافظات والأقاليم أو أي جهات ذات علاقة.

يتم التعبير عن الخطط التنموية على شكل برامج أو مشاريع تضعها وتنفذها البلدية أو غيرها بما يخدم تلك الخطط.حتى يكون تنفيذ الخطط التنموية ممكناً ومدروساً، فإنه يتم تقسيم تلك البرامج والمشاريع إلى أجزاء أو مراحل سنوية، يعبّر عنها في مشروع الموازنة.

موازنة البلدية المستجيبة للنوع الاجتماعي

مقدمة - قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة

- **التمكين الاقتصادي للمرأة:** ويهدف إلى تمكين المرأة في سوق العمل وتوفير الفرص العادلة لها في الوظائف المختلفة ودون تمييز بالاجر عن الرجل.

- **النوع الاجتماعي:** أدوار، حقوق وواجبات، علاقات، مسؤوليات وصلاحيات ومكانة، يحددها المجتمع للمرأة والرجل، حسب الأطر الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصاديةوغيرها، مكتسبة وتتغير بتغير الزمان والمكان والأطر المؤثرة.

- **عدالة النوع الاجتماعي:** إنصاف كل من المرأة والرجل عن طريق وضع تدابير تزيل العوائق التي تمنع المرأة والرجل من العمل على قدم المساواة، ويؤدي تحقيق العدالة إلى المساواة.

- **الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (Gender Responsive Budgeting (GRB:** هي الموازنة التي يتم صياغتها استنادا الى تقدير الاختلاف في ادوار احتياجات النساء الرجال في المجتمع، وتهدف هذه الموازنات الى تجسيد احتياجات المرأة خلالجميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك العمليات المتبعة اثناء التخطيط لاعداد الموازنة والاقرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

- **المفهوم الشامل والعملي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:**

١. هي استراتيجية تأخذ منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الوطنية، وعند رصد المخصصات المالية من قبل الجهات الحكومية وبما يضمن فعالية الانفاق المبني على النوع الاجتماعي
٢. هي نهج يهدف الى تعزيز العدالة والانصاف بين النساء والرجال بهدف تعظيم الاستخدام الامثل للموارد المالية الحكومية وتحقيق الكفاءة والفعالية في رصد المخصصات والانفاق وفق النوع الاجتماعي .
٣. اداة لتحقيق العدالة في المالية العامة (النفقات والايرادات) تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي، وتلبية توقعات افراد المجتمع نساءً ورجال.

- **أهداف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:**

١. زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وتحليلأثر الموازنات والسياسات الحكومية.
٢. مساءلة الحكومة تجاه مخصصات النوع الاجتماعي والالتزامات المترتبة عليها محليا ووطنيا ودوليا.
٣. اعادة صياغة الموازنات الحكومية والسياسات الوطنية لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي.

- **مراحل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:**

١. تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي لتحديد اثر التباين في الموازنة على النساء والرجال
٢. اعادة صياغة السياسات وتوزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة توزيع النوع الاجتماعي.
٣. العمل بشكل منهجي لتضمين النوع الاجتماعي في كافة مراحل عملية اعداد الموازنة.

توجهات وفرضيات موازنة البلدية

- تعزيز سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق، مع العمل على تحسين انتاجية وكفاءة الانفاق واضفاء المزيد من الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص على هذا الانفاق بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين بكافة فئاتهم (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية).
- تعزيز حقوق المواطنين بجميع فئاتهم (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية)في ضوء الموارد المالية المتاحة، وتنفيذا لخططها الاستراتيجية بتقديم خدمات أفضل للمواطنين مما يسهم وبشكل رئيسي بتعزيز حقوق الانسان المتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه. وإبراز الاحتياجات من منظور النوع الاجتماعي (ذكور وإناث) من خلال إبراز المخصصات المالية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات للسنة المالية ٢٠١٩
- تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والخدمية التي تستهدف للمواطنين من جميع الفئات (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية)
- الترويج للفرص الاستثمارية في البلديات بهدف جذب وتوطين الاستثمارات بما يؤدي الى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين من جميع الفئات (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية)
- تحسين رضى المواطنين عن مستوى الخدمات البلدية من خلال تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والخدمية التي تستهدف للمواطنين من جميع الفئات (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية)

التعميم السنوي لوزارة إلادارة المحلية - تعليمات اعداد مشروع الموازنة التقديرية يصدر سنويًا تعميم عن وزارة إلادارة المحلية يبين إلاطار العام والضوابط التي يطلب من البلدية التقيد بها ويكون هذه التعميم على شكل تعليمات متعلقة بإعداد مشروع الموازنة التقديرية. وعلى البلديات التقيد بالموعد المحدد لتقديم مسودة الموازنة.
للعمل على مراعاة الامور التالية عند اعداد مشروع الموازنة للعام ٢٠٢١ ، ولن ينظر في مناقشة اي مشروع موازنة ما لم تكتمل الشروط المطلوبة ضمن التعليمات التالية :-

اولا : تعليمات عامة بشان الموازنة

١. تتبع البلدية في اجراءتها المحاسبية على الاساس النقدية.
٢. على البلديات استكمال اجراءتها للتحول الى تطبيق اساس الاستحقاق .
٣. على البلديات ربط تقديرات الموازنة بخطة العمل السنوية لها وبالخطة التنموية والاستراتيجية ودليل الاحتياجات والاولويات ، بحيث تظهر تاثيرات الخطة بالموازنة مع مراعاة توقيت الايرادات والمصروفات مع ارفاق نسخة من الخطة التنموية او الاستراتيجية .
٤. على البلديات الافصاح عن بياناتها المالية من خلال نشر محتويات الموازنة وكشف التدفقات النقدية والمؤشرات المالية على صفحتها الالكترونية او لوحة الاعلانات ظاهرة في مقرها .
٥. يوقف الصرف لكافة مواد الموازنة اعتبارا من ٢٤ / ١٢/ ٢٠٢٠ ، ويصرف ما نسبته (١/ ١٢) من موازنة السنة المالية لتغطية النفقات والالتزمات المالية المتكررة في حال تاخير تصديق الموازنة وحسب المادة ٩-أ من النظام المالي للبديات رقم ١٤٢ لسنة.
٦. على البلديات التي تلقت تدريب على اعداد خطط الاستثمار متعددة السنوات العمل على استكمال خططها وادراجها ضمن موازنة البلدية للعام(٢٠٢١) والموازنة متوسطة المدى للاعوام (٢٠٢٢- ٢٠٢٣)، ولن يتم تصديق موازنتها الا بعد ارفاق هذه الخطط ضمن ملاحق الموازنة للمصادقة.

٧. العمل على ترشيد و ضبط النفقات و الاقتصار على النفقات المتكررة و الالزاميه و الضرورية منها .

٨. على البلديات المشمولة بخطة التعافي التقيد بينود الخطة وادراج (المبادرات الواردة ضمن خطة التعافي على موازنة البلدية للعام ٢٠٢١ (والموازنة متوسطة المدى للاعوام ٢٠٢٢- ٢٠٢٣) وحسب بنود المبادرة ضمن موازنة البلدية، للخروج بالنتائج المرجوة الوارده فيها وضمن المدة الزمنية المتفق عليها علماً بانه سيتم متابعة التنفيذ من قبل لجان مشكلة لهذه الغاية من قبل الوزارة وبنك تنمية المدن والقرى .

٩. العمل على تنفيذ السياسة الخاصة بالايرادات الذاتية للبلديات (للسنة المالية الحالية وحسب الدليل الذي تم ارساله بهذا الخصوص) .

٥،٠ خلاصة التطورات المالية للبلديات

المنهجية العلمية للتحليل المالي لبلديات

نستعرض في هذا التقرير اصدار رقم (١) لعام ٢٠٢٢ البيانات المالية للبلديات للعام السابق ٢٠٢١ حيث تناولنا بلديات الفئة الأولى وعددها (١٢) بلدية، على ضوء البيانات الواردة من البلديات لوزارة الإدارة المحلية والمدققة ضمن الحسابات الختامية للبلديات ، علما أن التحليل بالدينار الأردني.
ويتطلب التحليـل المـالي منهجية علمية تستند الي مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه على النحو التالي:

١- تم تحديد المعلومات اللازمة للوصول الى الاهداف، والتركيز على الايرادات والنفقات وتطور المديونية بالإضافة الى تحليل الأرصدة المكشوفة وأثرها على الوضع المالي للبلديات.

٢- التحديد الواضح لأهداف التحليـل المـالي: حيث ان الهدف من التحليل المالي بيان الوضع المالي للبلديات على ضوء البيانات المتوفرة وتسليط الضوء على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف للعمل على معالجتها.

٣- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليـل المـالي: وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لسنوات متتالية حيث تم الاعتماد بالتحليل على نتائج عام ٢٠٢١ من حيث الايرادات والنفقات، وكذلك تحليل الوفر/ العجز التشغيلي وأثره على نتائج عمل البلديات لعام ٢٠٢١.

٤- تم تحديد اداة التحليـل المـالي لاستخراج المعلومات، حيث كانت تحليل باستخدام التحليل المقارن.

٥-كان اختيار المعيار المناسب من معايير التحليـل المـالي لاستخدامه في قياس النتائج هو معيار اتجاهي ومعيار البنود.

٦- تحديد معايير اختيار أفضل الممارسات للبلديات استنادا الى الوفر/العجز التشغيلي.

تحليل البيانات المالية لبلديات الفئة الاولى

يبلغ عدد البلديات في المملكة (١٠٠) بلدية في مختلف المحافظات وتقسم الى ثلاث فئات: الأولى ، والثانية ، و الثالثة.

تم العمل من في هذا التقرير اصدار رقم ١ لعام ٢٠٢٢ على تحليل البيانات المالية (الايرادات والنفقات) لبلديات الفئة الاولى للأعوام من ٢٠١٧ ولغاية ٢٠٢١ وتشمل البلديات (اربد الكبرى/الرصيفة/الرمثا الجديدة/الزرقاء/السلط الكبرى/الطفيلة الكبرى/الكرك الكبرى/المفرق الكبرى/جرش الكبرى/عجلون الكبرى/مأدبا الكبرى/معان الكبرى).

الإيرادات لبلديات الفئة الاولى

الإيرادات الفعلية الكلية للبلديات (التحويلات الحكومية، الايرادات الذاتية، الإيرادات الاستثمارية) كما هو مبين بالجدول أدناه (بالدينار الاردني)::

جدول رقم (١) الأداء المالي للإيرادات لبلديات الفئة الاولى

بلديات الفئة الاولى					
مدخلات الأداء المالي للإيرادات					
الدعم الحكومي	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
الدعم الحكومي	٤٦,٩٢٤,٤٩١	٤٨,١٣٨,٩١٥	٥٣,٠٧٥,٨٢٦	٢٤,٥٩٤,٣٦٤	٢٨,٨٤٥,٢٤٣,٠٠
مجموع الدعم	٤٦,٩٢٤,٤٩١	٤٨,١٣٨,٩١٥	٥٣,٠٧٥,٨٢٦	٢٤,٥٩٤,٣٦٤	٢٨,٨٤٥,٢٤٣
الايرادات الذاتية	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
مجموع الضرائب والرسوم	٥٢,٧٩٥,٤٨٣	٦٦,٩٦٣,٤٦٠	٥٤,٢٩٣,٥٣٣	٤٢,٨٠٠,٠٥٨	٢٠,٨٩٠,٤٥٢,٨٤
مجموع رخص المهن	٣,٠٦٥,٢٤٩	٣,١٢٤,٣٨٩	٣,٠١٤,٨٦٨	٢,٥٥٧,٢٩٠	٣,٤٦٩,٤٠٧,٤٧
مجموع رخص الابنية والانشاءات	١٢,١٩٤,٦٢٦	٩,٠٨٥,٦٦١	٨,٠٠٨,٠٣٤	٦,٤١٤,٧٢٦	٨,٠١٨,٩٨٠,٦٥
مجموع العوائد	٦,٧٢٥,٢٠٩	٥,٦٩٤,٠١٢	٥,٨١٠,٢٦٦	٥,٠٥٠,٠٢٠	٥,٧١٧,٣٧٨,٠٩
مجموع الرسوم	٧,٣٢٤,٠٠٩	٨,٣٠٤,١٣٢	٧,٦٦٨,٦٨٠	٦,٣٦٢,٠٩٥	٥,٣٢٢,٦٢٧,٧٣
مجموع ايرادات منع المكاره وجمع النفايات	١٢,٦٧٥,٥٣٠	١٥,٦٢٠,٣١٣	١٧,٤٠٣,٢٥٥	١٠,٥١٤,٧٨٣	١٨,٢٨٩,٠٥٠,٠٦
مجموع الايرادات المختلفة	٢٤,٦٢٧,٣٢٩	٢٥,٧٧٦,٨٧٤	٢٠,٤٣٢,٧٩٩	١٤,٤٨٥,٣٩٥	١٦,٠٥٤,٧٢٩,٣٢
مجموع المساهمات والهبات	٢,٩٠١,٦١٤	٩,٣٦١,٥٣٥	٤,٤٤٤,٣٩٦	٤,٣٠٢,٣٨٢	٣,١٦٠,٠١١,٥٥
مجموع الايجارات	٦,٢٠٢,٧٦٤	٥,٩٨٣,٨١٠	٥,٧١١,١٥٢	٥,٩١٨,٢٦٣	٥,٣٠٥,٩٥٧,٩٣
مجموع ايرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات	٠	١٥٠	٠	٠	-
مجموع ايرادات الفوائد	٢٦٤,٣٩١	٢٧١,٧٩٨	٣٥٥,٧٧٠	٣٥٠,٦٧٦	١٤٦,٧٤٦,٩٨
مجموع ايرادات الاستثمارات المالية	١,٤٦٧,٩٠٣	١,١١١,٤١٧	١,٤٧٢,٧٠٤	٩١٠,١٢٧	١,٠١٣,٧٤٧,٧١
مجموع الايرادات الذاتية	١٢٧,٣٤٢,٤٩٣	١٤١,٩٣٦,٠١٦	١٢٤,١٧١,٠٦١	٩٥,٣٦٣,٤٣٣	٨٤,٢٢٩,٠٧٩
المساعدات و الهبات	٢,٩٠١,٦١٤	٩,٣٦١,٥٣٥	٤,٤٤٤,٣٩٦	٤,٣٠٢,٣٨٢	٣,١٦٠,٠١٢
المجموع الكلي لبنود الإيرادات	١٧٧,١٦٨,٥٩٨	١٩٩,٤٣٦,٤٦٦	١٨١,٦٩١,٢٨٣	١٢٤,٢٦٠,١٧٩	١١٦,٢٣٤,٣٣٣

- الإيرادات الذاتية = المجموع الكلي لبنود الإيرادات – الدعم الحكومي – المساعدات والهبات

جدول رقم (٢) تصنيف الإيرادات الذاتية (قيمة) بالدينار الأردني لبلديات الفئة الأولى

تصنيف الإيرادات الذاتية (قيمة) بالدينار الأردني					
البيان	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
الإيرادات الذاتية التشغيلية	١٢٥,٦١٠,١٩٩	١٤٠,٥٥٢,٦٥١	١٢٢,٣٤٢,٥٨٧	٩٤,١٠٢,٦٣٠	٨٣,٠٦٨,٥٨٤
الإيرادات الذاتية الرأسمالية	١,٧٣٢,٢٩٤	١,٣٨٣,٣٦٥	١,٨٢٨,٤٧٤	١,٢٦٠,٨٠٣	١,١٦٠,٤٩٥
الإيرادات الأخرى (المساهمات والهبات)	٢,٩٠١,٦١٤	٩,٣٦١,٥٣٥	٤,٤٤٤,٣٩٦	٤,٣٠٢,٣٨٢	٣,١٦٠,٠١٢
مجموع الإيرادات (قبل الدعم الحكومي)	١٣٠,٢٤٤,١٠٧	١٥١,٢٩٧,٥٥١	١٢٨,٦١٥,٤٥٧	٩٩,٦٦٥,٨١٥	٨٧,٣٨٩,٠٩٠

جدول رقم (٣) تحليل الإيرادات رأسي (عامودي)لبلديات الفئة الأولى

جدول رقم (٣) تحليل الإيرادات رأسي (عامودي)لبلديات الفئة الأولى					
البيان	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
نسبة الدعم الحكومي الى المجموع الكلي للإيرادات	٢٦,٤٩٪	٢٤,١٤٪	٢٩,٢١٪	١٩,٧٩٪	٢٤,٨٢٪
نسبة الإيرادات الذاتية الى المجموع الكلي للإيرادات	٧١,٨٨٪	٧١,١٧٪	٦٨,٣٤٪	٧٦,٧٤٪	٧٢,٤٦٪
نسبة المساهمات والهبات) الى المجموع الكلي للإيرادات	١,٦٤٪	٤,٦٩٪	٢,٤٥٪	٣,٤٦٪	٢,٧٢٪
المجموع	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
نسبة الإيرادات الذاتية التشغيلية الى مجموع الإيرادات الذاتية	٩٨,٦٤٪	٩٩,٠٣٪	٩٨,٥٣٪	٩٨,٦٨٪	٩٨,٦٢٪
نسبة الإيرادات الذاتية الرأسمالية الى مجموع الإيرادات الذاتية	١,٣٦٪	٠,٩٧٪	١,٤٧٪	١,٣٢٪	١,٣٨٪
المجموع	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
نسبة الإيرادات الذاتية التشغيلية الى المجموع الكلي للإيرادات	٧٠,٩٠٪	٧٠,٤٧٪	٦٧,٣٤٪	٧٥,٧٣٪	٧١,٤٧٪
نسبة الإيرادات الذاتية الرأسمالية الى المجموع الكلي للإيرادات	٠,٩٨٪	٠,٦٩٪	١,٠١٪	١,٠١٪	١,٠٠٪
نسبة الإيرادات الأخرى (المساهمات والهبات) الى المجموع الكلي للإيرادات	١,٦٤٪	٤,٦٩٪	٢,٤٥٪	٣,٤٦٪	٢,٧٢٪
نسبة الدعم الحكومي الى المجموع الكلي للإيرادات	٢٦,٤٩٪	٢٤,١٤٪	٢٩,٢١٪	١٩,٧٩٪	٢٤,٨٢٪
المجموع	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪

جدول رقم (٤) تحليل الإيرادات رأسي (عامودي) لبلديات الفئة الأولى

تحليل الإيرادات الذاتية افقي (اتجاهي) لاخر سنتين			
الايرادات الذاتية	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١	النسبة (الانحراف)
الضرائب والرسوم	٤٢,٨٠٠,٠٥٨	٤٩,٧٣٥,٦٩٦	٪١٦
مجموع رخص المهن	٢,٥٥٧,٢٩٠	٣,٤٦٩,٤٠٧	٪٣٦
مجموع رخص الابنية والانشاءات	٦,٤١٤,٧٢٦	٨,٠١٨,٩٨١	٪٢٥
مجموع العوائد	٥,٠٥٠,٠٢٠	٥,٧١٧,٣٧٨	٪١٣
مجموع الرسوم	٦,٣٦٢,٠٩٥	٥,٣٢٢,٦٢٨	-٪١٦
مجموع ايرادات منع المكاره وجمع النفايات	١٠,٥١٤,٧٨٣	١٨,٢٨٩,٠٥٠	٪٧٤
مجموع الايرادات المختلفة	١٤,٤٨٥,٣٩٥	١٦,٠٥٤,٧٢٩	٪١١
مجموع المساهمات والهبات	٤,٣٠٢,٣٨٢	٣,١٦٠,٠١٢	-٪٢٧
مجموع الايجارات	٥,٩١٨,٢٦٣	٥,٣٠٥,٩٥٨	-٪١٠
مجموع ايرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات	٠	٠	٪٠
مجموع ايرادات الفوائد	٣٥٠,٦٧٦	١٤٦,٧٤٧	-٪٥٨
مجموع ايرادات الاستثمارات المالية	٩١٠,١٢٧	١,٠١٣,٧٤٨	٪١١
المجموع	٩٩,٦٦٥,٨١٥	١١٦,٢٣٤,٣٣٣	٪١٧

الايرادات الذاتية

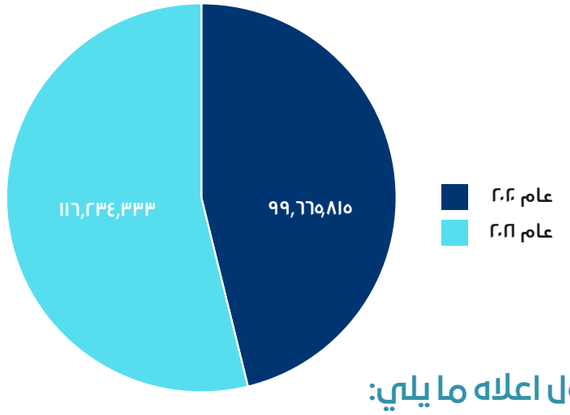

يلاحظ من البيانات الواردة في الجداول اعلاه ما يلي:

- انخفاض تحسن طفيف في كافة بنود الإيرادات لدى البلديات وهذا التحسن نتيجة البدء بالتعافي من جائحة كورونا التي أثرت على الاوضاع المالية لكافة القطاعات والتي من ضمنها البلديات بالإضافة الى زيادة الدعم الحكومي للبلديات و تحسن الإيرادات و زيادة في التحصيلات.

النفقات لبلديات الفئة الاولى

النفقات الفعلية الكلية لبلديات الفئة الاولى الجارية والرأسمالية حيث بلغ مجموع النفقات الفعلية الكلية لعام ١٥٨,٨٩٤,١٠٦ ٢٠٢١ دينار، حيث بلغ مجموع النفقات الرأسمالية ١٩,٠٦٩,٧٩٩ دينار أي أن نسبة مجموع النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات الكلية تقارب (١٢٪) كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (٥) الأداء المالي للنفقات لبلديات الفئة الأولى

البيان	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
مجموع الرواتب والاجور والعلاوات	٧٦,٦٤٤,٣٣٢	٧٨,٨٤٧,٨٦٩	٩٠,٢٩٨,٥٦٨	٩١,٤١٠,٥٤٢	٩٥,٠٠٨,٠٩٦
مجموع مصاريف ادارية وعمومية	١٦,٢٣٥,٤٤٩	١٩,٦٥٤,٨١٩	١٩,٥٦٦,٠٠٣	١٥,٨٩١,٨٨٧	٢٤,٩١٣,٣٥٥
مجموع مصاريف الايجارات	١,٢٥٢,١٠٧	١,٣٦٩,٣٩٣	١,٣١١,٧٧٩	١,٧٩١,٨٧٨	١,٢٧١,٨٣٦
مجموع مصاريف الصحة والبيئة	١,٤٥٠,٤٧١	١,٠٤٧,٧٦٨	١,١٧٧,٩٧٩	٩٦٢,٥٨٩	١,٢٠٧,٠٩٢
مجموع مصاريف اجتماعية	٣٩٦,٢٥٧	٣٨٣,٩٧٢	٣٩٢,٠٣٨	٣٤٠,٥٠٢	٣٩٣,٠٤٧
مجموع مصاريف الصيانة	٦,٧٤٧,١٤٠	٧,١٨٢,٣٩٦	٧,٩٦٠,٥٥٣	٨,٣٢٢,٦٤١	٩,٤٠٨,٧٦١
مجموع مصاريف فوائد وعمولات	٣,٦٦٦,٦٠٦	٣,٦٣٧,٧٦٧	٣,٨٩٧,٧٥٤	٩٥٧,٣٢٥	٧,٦٢٢,١٢٢
مجموع النفقات الادارية والعمومية	١٠٦,٣٩٢,٣٦٢	١١٢,١٢٣,٩٨٤	١٢٤,٦٠٤,٦٧٤	١١٩,٦٧٧,٣٦٤	١٣٩,٨٢٤,٣٠٧
مجموع نفقات رأسمالية ادارية	٧٠٠,٢١١	١,٠٦٨,٦٥١	١,٣٣٤,٠٣٦	١,٢٤١,٦٠٠	٦٩٩,٠٩٣
مجموع نفقات رأسمالية خدمية	٣٤,٨٢٢,٨٠١	٣٠,٠٦٠,٥٧٦	٣٣,٧١٤,٠٠٠	١٧,٢٥٤,٦٣٣	١٧,٤١٦,٣٥٠
مجموع نفقات رأسمالية استثمارية	٧٤٤,٥٣١	١,٢٩٥,١٢٩	٧٤٨,٥٢٩	١,٨٤٩,٣٧٣	٥٤٠,٧٧٦
مجموع الاستثمارات المالية	٥٩١,١٧٨	٥٠٩,٤٨٠	٣٦٣,٧٧٨	٢٠٤,١٦٠	٤١٣,٥٨٠
مجموع النفقات الرأسمالية	٣٦,٨٥٨,٧٢١	٣٢,٩٣٣,٨٣٦	٣٦,١٦٠,٣٤٣	٢٠,٥٤٩,٧٦٦	١٩,٠٦٩,٧٩٩
المجموع الكلي لبنود النفقات	١٤٣,٢٥١,٠٨٣	١٤٥,٠٥٧,٨٢٠	١٦٠,٧٦٥,٠١٧	١٤٠,٢٢٧,١٣٠	١٥٨,٨٩٤,١٠٦

جدول رقم (٦) التحليل الرأسي (عامودي) للنفقات والرواتب والأجور لبلديات الفئة الأولى

التحليل الرأسي (عامودي) للنفقات					
البيان	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢٠
نسبة النفقات الادارية والعمومية الى اجمالي النفقات	٪٧٤	٪٧٧	٪٧٨	٪٨٥	٪٨٨
نسبة النفقات الرأسمالية الى اجمالي النفقات	٪٢٦	٪٢٣	٪٢٢	٪١٥	٪١٢

التحليل الرأسي (عامودي) للرواتب والأجور					
البيان	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
نسبة الرواتب والأجور الى النفقات الإدارية والعمومية	٪٧٢	٪٧٠	٪٧٢	٪٧٦	٪٦٨
نسبة الرواتب والأجور الى المجموع الكلي لبنود النفقات	٪٥٤	٪٥٤	٪٥٦	٪٦٥	٪٦٠

تحليل الإيرادات الذاتية افقي (اتجاهي) لاخر سنتين

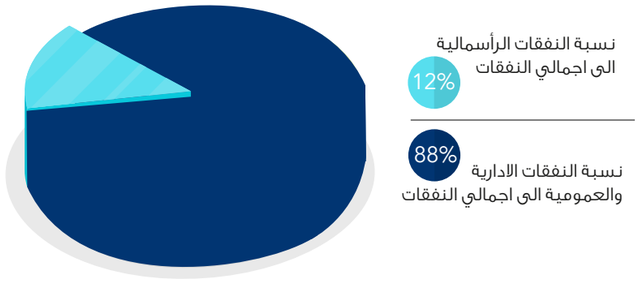

تحليل إيرادات ونفقات عام ٢٠٢١ لبلديات الفئة الاولى

١- الإيرادات الذاتية = المجموع الكلي لبنود الإيرادات – الدعم الحكومي – المساعدات والهبات

٢-الإيرادات التشغيلية = الإيرادات الذاتية - (مجموع إيرادات الفوائد + مجموع ايرادات الاستثمارات المالية).

٣-النفقات التشغيلية = الإجمالي العام لبنود النفقات - (مجموع نفقات رأسمالية إدارية + مجموع نفقات رأسمالية خدمية + مجموع نفقات رأسمالية استثمارية + مجموع الاستثمارات المالية).

- الوفر (العجز) التشغيلي = الإيرادات التشغيلية / النفقات التشغيلية

النتيجة رقم حيث ان هذه المعادلة تقيس عدد مرات تغطية الايرادات التشغيلية للنفقات التشغيلية وتقاس بكلمة (مرة) وحسب النتيجة ادناه لأخر عامين فهي اقل من واحد صحيح كون الإيرادات التشغيلية لا تغطي النفقات التشغيلية.

جدول رقم (٧) الوفر (العجز) التشغيلي لبلديات الفئة الأولى

البيان	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
الإيرادات التشغيلية	١٢٥,٦١٠,١٩٩	١٤٠,٥٥٢,٦٥١	١٢٢,٣٤٢,٥٨٧	٩٤,١٠٢,٦٣٠	٦٠,٠٣٢,١٨٥
النفقات التشغيلية	١٠٦,٣٩٢,٣٦٢	١١٢,١٢٣,٩٨٤	١٢٤,٦٠٤,٦٧٤	١١٩,٦٧٧,٣٦٤	١٣٩,٨٢٤,٣٠٧
الوفر / العجز التشغيلي	١,١٨	١,٢٥	٠,٩٨	٠,٧٩	٠,٤٣

أفضل الممارسات لأداء بلديات الفئة الاولى لعام ٢٠٢١:

تم في هذا الإصدار رقم (١) لعام ٢٠٢٢ اعتماد أفضل الممارسات لبلديات الفئة الأولى لنتائج عام ٢٠٢١ استنادا الوفر/العجز التشغيلي على ضوء البيانات المتوفرة لدينا علما انه سيتم في الإصدارات اللاحقة التعديل عليها بعد استكمال تدقيق الحسابات الختامية لعام ٢٠٢١، وكانت النتائج لبلديات الفئة الأولى (مرتبة من الأعلى) وكما يلي:

جدول رقم (٨) أفضل الممارسات لأداء بلديات الفئة الاولى لعام ٢٠٢١

البلدية	الايرادات التشغيلية	النفقات التشغيلية	الوفر/العجز التشغيلي
السلط الكبرى	٧,٧٢٩,٩٨٣,٠٠	٨٣٣٤٦٨٦,٠٢٦	٩٣٪
اربد	٢٩,٢٩١,٣٧٦,٦٧	٣٨٥٠٠٧٣٢,٥٧	٧٦٪
الزرقاء	٢٠,٨٩٦,٠٥٣,٠٥	٣٠٨٥٥٠٦١,٧٦	٦٨٪
الرصيفة	٦,٤٩٨,٦٥٩,٧٤	١٠٧٦٢٩٩٥,٤٤	٦٠٪
المفرق الكبرى	٤,٦٢٣,٧٢٠,٠٢	٧٥٣٦٥٠٣,٩٢٥	٦١٪
عجلون الكبرى	١,٩٩٤,٢٦٩,٣٧	٣٦٥١٨٩٥,٢٩٨	٥٥٪
مادبا الكبرى	٣,٦٧٤,٢٢٩,١٧	٦٦٣٨٤١٢,٢٩٥	٥٥٪
جرش الكبرى	٣,٧٦٧,٦٠٠,٩٥	٧٣٢٨٠٦١,٠٦٤	٥١٪
الرمثا الجديدة	٢,٨٩٣,٣١٠,٨٥	٥٨٩٧٤٦٧,١٣٢	٤٩٪
معان الكبرى	١,٩٦٢,٢٩٨,٢٢	٤,٢٤٧,٥٢٣,١٧	٤٦٪
الكرك الكبرى	٢,٥٩٦,٣٥٦,٠٥	١٠١٦٧٢٥٧,٥٩	٢٦٪
الطفيلة الكبرى	١,٣٩١,٦٠٥,٨٧	٥٩٠٣٧١١,١١٩	٢٤٪

التوصيات لتحسين الأداء المالي للبلديات:

- دفع الرصيد المستحق للبلديات من ترخيص المركبات عن عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ والبالغة ٦٠ مليون دينار.
- تأسيس صندوق لدعم مشاريع الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص لتقديم الدعم المالي والفني للبلديات.
- إيجاد تشريعات ناظمة ومرنة للوصول إلى شراكة حقيقية مع القطاع الخاص بهدف تقديم خدمات جديدة ومتنوعة وذات جودة عالية تتناسب مع الاحتياجات المحلية.
- امتلاك البلديات خطط تنموية اقتصادية تتناسب وخصوصية كل بلدية وميزتها التنافسية.
- إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات ورسم السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية على المستوى المحلي وتطوير الخدمات البلدية.
- توفير الخدمات البلدية إلكترونيا، وتوفير وتشجيع الدفع الالكتروني للرسوم والضرائب وغيرها من الايرادات.
- توسيع نطاق الخدمات البلدية واستحداث خدمات جديدة.
- تشغيل نظام النافذة الواحدة في جميع البلديات.
- تعزيز الإيرادات الذاتية التقليدية الدورية من خلال استحداث قسم التحصيل أو تفعيله بشكل أكبر من خلال تخصيص مكافأة وربطها بالتحصيل.
- الاستعجال في تنفيذ مشروع خفض كلف الطاقة على البلديات من خلال استبدال انارة الشوارع بأخرى موفرة للطاقة.
- فتح باب الاستثمار في كل المجالات القابلة للاستثمار أو الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير خطة تبين الفرص المتاحة للاستثمار مع القطاع الخاص في مجالي النفايات والنقل.
- الاستغلال الأمثل للأصول العقارية المملوكة للبلديات كمصدر دخل إضافي.
- إعادة النظر في الدعم الحكومي.
- تنفيذ المشاريع التي تستخدم الطاقة المتجددة وترشد الاستهلاك من خلال اقتناء تجهيزات مقتصدة للطاقة و تبني سلوكيات من شأنها تقليص الاستهلاك.

أخبار وزارة الإدارة المحلية والبلديات

وزير الإدارة المحلية: البلديات أساس التنمية وتوفير فرص عمل في كل المجالات.

الحكومة: زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات تجعل مجالس المحافظات والبلدية أكثر تمثيلا للمجتمعات، قال نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية توفيق كريشان، الثلاثاء، إن الحكومة من خلال وزارة الإدارة المحلية حرصت على أن يكون قانون الإدارة المحلية محطة مهمّة لتوفير البيئة التشريعية لعمل مجالس المحافظات والمجالس البلدية في المجالين الخدماتي والتنموي.

وأضاف، خلال مؤتمر صحفي للإعلان عن خطة الوزارة للترويج لانتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية التي ستجرى في ٢٢ آذار/ مارس المقبل، أنه «كلّما زادت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات، كلما كانت مجالس المحافظات والمجالس البلدية أكثر تمثيلاً للمجتمعات المحلية».

إطلاق خدمات الإنترنت البنكي لبنك تنمية المدن والقرى.

أطلق نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية، توفيق كريشان، خدمة الانترنت البنكي في بنك تنمية المدن والقرى، والتي سيقدم البنك من خلالها حزمة من الخدمات المصرفية الإلكترونية لخدمة البلديات، والتي شرعت بلدية خالد بن الوليد في لواء بني كنانة باستخدامه كأول بلدية في المملكة.

وأشاد كريشان، في تصريح صحفي، اليوم الثلاثاء، بالخطط التي يقوم البنك بتنفيذها ليكون بنكا ذكيا رائدا في المجال التنموي ويعزز التنمية المحلية المستدامة، من خلال تقديم التمويل اللازم للبلديات وتوفير الخدمات المصرفية المختلفة، إضافة إلى توفير الدعم الفني والاستشارات والمساعدة على بناء قدرات البلديات بالتعاون مع الوزارة.

أخبار وزارة الإدارة المحلية والبلديات

مجلس الوزراء يقرّر منح خصومات وإعفاءات على الضَّرائب والرُّسوم المترتّبة لصالح البلديَّات وأمانة عمَّان

قرَّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها يوم أمس الأربعاء، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة منح خصومات على الضَّرائب والرّسوم والعوائد، وإعفاء من غرامات مترتّبة لصالح البلديَّات وأمانة عمَّان الكبرى.

وبموجب القرار، سيتمّ منح خصم على ضريبة الأبنية والأراضي والمعارف ورسوم مساهمة الطَّرف الصحّي المفروضة عن السَّنة الحاليَّة والسَّنوات السَّابقة، للمباني السكنيَّة والزراعيَّة داخل حدود التنظيم وخارجه، (بحسب تنظيم قطعة الأرض) سواءً أكانت مستغلَّة من مالكيها أو مؤجَّرة للغير، بنسبة (١٠ ٪) في حال الدَّفع النَّقدي، و(١٥٪) في حال الدَّفع الإلكتروني، وذلك حتّى نهاية يوم ٣٠/٦/٢٠٢٢م.

الإدارة المحلية تنفذ فعاليات مكثفة للتشجيع على المشاركة بالانتخابات.

كثّفت وزارة الإدارة المحلية خلال الفترة الماضية بالتعاون مع وزارات الشؤون السياسية والبرلمانية والشباب والثقافة والتعليم العالي اللقاءات الحوارية مع قطاعات الناخبين والشباب والمرأة وطلبة الجامعات في مختلف المحافظات والألوية، بهدف تشجيعهم على المشاركة في الانتخابات التي ستجري الثلاثاء المقبل.

وعقدت الوزارة لقاءات حوارية وتفاعلية حول هذه الانتخابات، بتكليف من نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية توفيق كريشان، مع طلبة عدد من الجامعات بالتعاون مع برنامج «أنا أشارك» أحد برامج مؤسسة ولي العهد، وبتنسيق مشترك مع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

أخبار وزارة الإدارة المحلية والبلديات

الإدارة المحلية تؤكد أهمية ممارسة حق المشاركة بالانتخابات

حرصت وزارة الإدارة المحلية ومديريات الشؤون البلدية ومجالس الخدمات المشتركة واللجان البلدية على تعزيز الحق الديمقراطي للمسؤولين والعاملين فيها لانتخاب مجالس المحافظات والمجالس البلدية ومجلس أمانة عمّان الكبرى في مختلف مناطق المملكة، وذلك ترجمة لأهداف الحملة الوطنية للمشاركة في الانتخابات التي قادتها الوزارة بالتعاون مع وزارات الشؤون السياسية والبرلمانية والشباب والثقافة والتعليم العالي.

واعتبر نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية توفيق كريشان، الذي أدلى بصوته في عمّان، أن المشاركة في الانتخابات هي بمثابة بصمة وفاء للوطن لترسيخ الديمقراطية الأردنية في بداية المئوية الثانية للمملكة، فيما أكد أمين عام الوزارة ورئيس اللجنة العليا للانتخابات في الوزارة المهندس حسين مهيدات، الذي مارس حق التصويت في بلدية الوسطية بمحافظة إربد، أنها خطوة متقدمة لفرز مجالس تمثل المحافظات والمجتمعات المحلية.

وزارة الإدارة المحلية تنظم ورشة عمل بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

نظمت وزارة الادارة المحلية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ورشة عمل لمناقشة اليات تطوير ادارة عقد عطاء فرز المواد القابلة لإعادة التدوير في مكبات النفايات ضمن انشط مشروع (دمج القطاع غير الرسمي وزيادة الوعي في قطاع ادارة النفايات الصلبة) هذا المشروع والذي يأتي بتمويل من الاتحاد الاوروبي لتأهيل البرامج البيئية الداعمة لقطاع ادارة النفايات الصلبة. وتعزيز الشراكات مع القطاع غير الرسمي لإدارة النفايات الصلبة.

تنظيم هذه الورشة جاء ليؤكد على ترسيخ مفهوم قضايا إدارة النفايات الصلبة في المجتمع الاردني ضمن التشبيك مع جهات قادره على انجاح توطين المفهوم البيئي وايضا تنظيم عمل القطاعات داخل منظومة ادارة النفايات الصلبة افراد او مؤسسات .

أخبار وزارة الإدارة المحلية والبلديات

مجالس المحافظات تعقد أولى جلساتها اليوم الاحد

تعقد مجالس المحافظات كافة، ظهر اليوم الأحد، أولى جلساتها برئاسة العضو الأكبر سنّاً، يؤدون خلال القسم (اليمين) المنصوص عليه في قانون الإدارة المحلية، وذلك بناء على دعوة الاجتماع التي وجهها نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية توفيق كريشان.

وعقد أمين عام الوزارة المهندس حسين مهيدات، اجتماعاً مع مدراء الشؤون البلدية في مراكز المحافظات وشرح لهم الآلية والترتيبات اللوجستية والإجراءات الإدارية لبداية عقد الاجتماع لحين ترؤس العضو الأكبر سنّا اجتماع مجلس المحافظة، إضافة إلى توفير كافة الاحتياجات والمستلزمات لعقد الاجتماع وإجراء الانتخابات.

برعاية كريشان وبوتي: ١٠٠ رئيس بلدية يشاركوا في البرنامج التعريفي بالعمل البلدي

أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية توفيق كريشان لرؤساء البلديات الـ (١٠٠) في المملكة بأن الوزارة جاهزة لتيسير وتسهيل عمل البلديات ومساعدة المجالس البلدية، حتى تقوم بواجباتها في مجالات توسيع الخدمة العامة، وتعزيز التنمية المحلية، لافتاً إلى أن البلديات هي الأذرع الوطنية القادرة على إقامة المشاريع الاستثمارية والتنموية المحلية، في مختلف مناطق المملكة، اعتماداً على خصوصية وميزة كلّ بلدية.

كما أكد خلال الرعاية المُشتركة مع سفيرة كندا في الأردن دونيكا بوتي لانطلاق البرنامج التعريفي بالعمل البلدي لرؤساء البلديات مساء اليوم (السبت) في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات في منطقة البحر الميت بأن وزارة الإدارة المحلية، حريصة على التعاون مع البلديات لوضع استراتيجيات وخطط وبرامج عمل مُتكاملة وقابلة للتنفيذ، ضمن أجندة تُحدد المُدد الزمنية، حتى تُحقق معاً الأهداف المرجوة من العمل البلدي.

أخبار وزارة الإدارة المحلية والبلديات

كريشان يترأس اجتماعاً في رئاسة الوزراء لمتابعة تطورات الحالة الجوية خاصة في جنوب المملكة

ترأس رئيس الوزراء بالوكالة، توفيق كريشان اجتماعاً في دار رئاسة الوزراء، اليوم السبت، لمتابعة تطورات حالة عدم الاستقرار الجوي التي تسببت بتساقط الثلوج والأمطار الغزيرة والفيضانات في بعض مناطق المملكة، خاصة بعض محافظات الجنوب.

وأبلغ كريشان وزراء الأشغال العامة والإسكان المهندس يحيى الكسبي، والمياه والري الدكتور محمد النجار، والداخلية مازن الفراية، ورئيس لجنة أمانة عمان الكبرى الدكتور يوسف الشوارية، ورئيس مجلس المفوضين والرئيسي التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن الدكتور حسين اللبون الذين حضروا الاجتماع بأن رئيس الوزراء الدكتور بِشر الخصاونة أجرى معه اتصالاً هاتفياً من مصر بهدف متابعة جهود الحكومة في التعامل مع الظروف الجوية الطارئة.

وأكد كريشان أن رئيس الوزراء الخصاونة طلب ضرورة اتخاذ الإجراءات الفورية للتعامل مع تطورات المنخفض حفاظاً على حياة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة

مصادقة ملكية على المعدل لقانون بنك تنمية المدن والقرى

صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على القانون المعدل لقانون بنك تنمية المدن والقرى، حيث دخل حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم.

ويتضمن مشروع القانون تغيير اسم البنك، ليصبح (بنك التنمية المحلية)، ووضع سياسات وخطط عمل لصندوق تنمية المحافظات بعد نقل مهامه من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية إلى البنك، بحسب قرار مجلس الوزراء الصادر عام ٢٠١٩.

وأعاد مشروع القانون تشكيل مجلس إدارة البنك ليصبح ١١ عضواً بدلاً من ٩، وبرئاسة وزير الإدارة المحلية، وعضوية كل من: أمين عام الوزارة، وممثلي وزارات، المالية والأشغال والتخطيط والبنك المركزي (بدرجة مدير كحد أدنى)، إضافة إلى ٥ أعضاء يسميهم الوزير، منهم ٣ رؤساء بلديات، وعضوان من القطاع الخاص

أخبار وزارة الإدارة المحلية والبلديات

الكوفحي يعلن عن تشكيل مجلس أعلى للاستثمار في بلدية إربد

أعلن رئيس بلدية اربد الكبرى الدكتور نبيل الكوفحي، أن البلدية بصدد تشكيل مجلس أعلى للاستثمار يضم نخبة من الخبراء والمختصين في جميع المجالات الاستثمارية بهدف بلورة افكار لمشاريع استثمارية تقوم بالشراكة بين البلدية والقطاع الخاص.

وأكد الكوفحي خلال مأدبة افطار اقامتها البلدية لنواب محافظة اربد واعيانها والصحفيين اليوم السبت بحضور اعضاء المجلس البلدي انه سيتم الاعلان عن تشكيل المجلس مطلع الاسبوع المقبل، مشيرا الى أن الاستثمار سيكون على وجهين احدهما بالشراكة مع البلدية والاخر يقوم على انشاء القطاع الخاص استثمارات يديرها بنفسه مقابل عوائد محددة للبلدية على نظام التأجير طويل الامد.

كما اكد أن الواقع المالي للبلدية المثقل بالمديونية والعجز وغير القادر على تلبية تطلعات المواطنين بتطوير مجموع الخدمات يستدعي تفعيل الدور التنموي للبلدية كضرورة لتحقيق المنفعة المتبادلة بكافة الاطراف وفي مقدمتها انعكاس عوائد الاستثمار على البنية التحتية والخدمات ذات المساس بحياة المواطنين كالشوارع والتعبيد والنظافة وحل الازمات المرورية وغيرها من الخدمات التي تعد من الأولويات.

بحث آليات التعاون والتنسيق بين بلدية الطفيلة ومجلس المحافظة

بحث رئيس بلدية الطفيلة الكبرى الدكتور حازم العدينات مع رئيس وأعضاء مجلس محافظة الطفيلة، آليات التعاون والتنسيق لإعداد خطط ومقترحات لمشروعات خدمية وتشغيلية تسهم في تحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفير فرص عمل، كذلك توجيه مخصصات موازنة مجلس المحافظة لرفع سوية البنى التحتية في مختلف مناطق المحافظة.

وأكد الدكتور العدينات، خلال اللقاء في قاعة البلدية، أهمية التشاركية والتعاون مع مجلس المحافظة لتطوير واقع الخدمات المقدمة للمواطنين ، مشيرا إلى استعداد البلدية لتقديم جميع إمكاناتها المتاحة للوصول إلى مستويات نوعية في الخدمات المقدمة للمواطنين ضمن تشاركية بين مختلف المجالس المحلية والاتحادات واللجان.

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الادارة المحلية

وبنك تنمية المدن والقرى

التقرير المالي للبلديات
للعام ٢٠٢١
اصدار رقم (١) لعام ٢٠٢٢